بكي وطنا أودت بـالف زهوه ... حوادث دهر من خلائقها الغدر
أغارت عليه دارعات كمامها ... فما برحت حتى اتيح لها النصر
اذا عسكر مجر سما لقتاله ... فأعي عليه جاءه عسكر مجر
فقد نهلت منه المثقفة السمر ... وقد كرعت فيه المهندة البتر
الا انها مصر التي نحن أهلها ... فياويح مصر ماالذي لقيت مصر
مضى عزها القدموس مايستعيده ... بنوها فلا عز لديهم ولافخر
هموا رقدوا عنها فطال رقادهم ... فديتكمو هبوا فقد طلع الفجر
أنوماً كلا يوميكم ان ذلكم ... لوزر كبير لايعادله وزر
ألما تروا أن قد تقسم امركم ... بأيدي العدى نهباً فهل لكمو أمر
أما فيكم حرّ اذا قام داعيا ... الى صالح أوفى يجاوبه حر
كريمان لما يجثما عن عظيمة ... ولا بهما اذ يدعوان لها وقر
هما هضبتا عزم وحزم كليهما ... يخافهما الهول المخوف فما يعثرو
هما الذخر للاوطان ان جل حادث ... فضاقت به ذرعا وأعوزها الذخر
اما ويمين الله لولا بقية ... أؤمل ان لايستبدّ بها الدهر
لقد هلكت منا نفوس كثيرة ... يصبحها أمن ويطرقها ذعر

الاخبار المتعلقة

قليل من الحقائق عن تركيا في عهد جلالة السلطان عبد الحميد الثاني

(تابع مالية الدولة)

اذا بحثنا في أقساط الحكومة الاخرى من الدين كما بحثنا في قسط دين البلغار وجدناها كما ترى * قسط اليونان هو ٥٧٤٣٧٣ جنيها مجيديا يسدد في مائة سنة ان كانت دفعته السنوية ٢٨٤٥٩ جنيها مجيديا وربحه ٤ في المائة ويسدد في ٢٥ سنة ان كانت دفعته السنوية ٤٤٩٣١ جنيها مجيديا وربحه ٦ في المائة * قسط الصرب هو ٥٦٨٠٧٥ جنيها مجيديا يسدد في مائة سنة ان كانت دفعته السنوية ٢٣١٨٢ جنيها مجيديا وربحه ٤ في المائة وفي ٢٥ سنة ان كانت دفعته السنوية ٣٤٠٨٤ جنيها مجيديا وربحه ٦ في المائة * قسط الجبل الاسود هو ٢٦٦٥٩ جنيها مجيديا يدفع في مائة سنة ان كانت دفعته السنوية ١٠٨٨ جنيها

مجيديا وربحه ٤ في المائة وفي ٢٥ سنة ان كانت دفعته السنوية ٢٠٨٥ جنيها مجيديا وربحه ٦ في المائة *لوأن الدول التي وقعت على معاهدة برلين اختارت هذا التدبير الذي هو غاية في سهولة الجري على مقتضاه ولا وجه للنقد عليه والزمت الحكومات المذكورة باتباعه لحصلت تركيا عاجلا على مبلغ ٣٨٢٦٣٤٧ جنيها مجيديا ولنقص دينها بسبب ذلك مبلغ ١٩٠٠٠٠٠٠ في بضع سنين باستعمالها هذا المبلغ استعمالا رائده العقل والحكمة اللذين تبعتهما في تدبير جميع رؤوس اموالها من عهد جلوس جلالة السلطان عبد الحميد على اريكة الملك *للدائنين الاوربيين اذن ان يأسفوا على ان حكوماتهم لم يؤيدوا مطالب تركيا الحقة المبنية على الانصاف ولكن عليهم ان يتحملوا شهادة حق مدهشة على صدق تركيا في الوفاء بعهودها وقدرتها على تنفيذ الزاماتها باحسن طريقة نافعة لمعاقديها *كانت السهام المكونة للدين العمومي العثماني معتبرة الى ذلك العهد في معظم الاحيان كأنها وسائل ضمان استرباحية ويحسن بنا ان نبحث الآن فيها لنرى هل هذه هي قيمتها الحقيقية في الوقت الحاضر أم لا؟ كان الدين العمومي العثماني في خلال العشرين سنة الاولى من تشكيل ادارته يزداد على الدوام باصدار سهام جديدة ويستميل عدداً كبيراً من ارباب الاموال بسبب الفائدة المرتفعة التي كانت تعرض على مشتري سهامه ولما حدثت حوادث سنة ١٨٧٥ تفرق من كانوا متكالين على تلك السهام وبقيت اسواق الاوراق المالية باوربا غاصة بها الى سنة ١٨٨١ ثم ابتدأ دور آخر لاقبال الناس عليها بعد الاتفاق المبرم في ٢٠ دسمبر سنة ١٨٨١ واستمر بلا انقطاع مدة السنين العشر الاخيرة فاذا لم يتم للآن بيعها وكان لايزال جزء عظيم منها في الاسواق فليس ذلك الا لان حالة الدين الحالية وما حصل فيه اثناء هذه السنين العشر من التغيير الكلي الناتج من الاصلاحات التي منشأها عناية جلالة السلطان لم يفهمهما كثير من الناس حق الفهم ومع ذلك لو انا نسبنا مبلغ الدين السنوي الى عدد سكان الدولة العلية وعدد ما فيها من الاميال المربعة وقارنا بينها وبين البلاد الاخرى لاوربا في ذلك لنتج لنا من هذا البحث الاحصائي حقيقتان

(أولاهما) ان الدين العثماني اقل بكثير من معظم ديون البلاد الاخرى باعتبار عدد السكان في كل منها (ثانيهما) ان مساحة ارض الدولة العثمانية لما كانت تسع من السكان اكثر مما فيها الآن بكثير فيمكن اعتبار ان هذه الدولة لم يعمر الا جزء منها فقط « لو صح ان يقال هكذا » ولما كانت غنية باكبر مصادر الثروة الطبيعية كان ينتج من هذه المصادر فوائد خارقة للعادة لو انها دبرت احسن تدبير يؤدي الى الانتفاع بها مما ذكر يتضح لك اذن ان ماتتوقل عن سهام تركيا من انها طرق ضمان استرباحية غير صحيح (لها بقية)